عمال السويداء يطالبون بدراسة متأنية لموضوع الدعم

القادري من السويداء: مشروع مرسوم للإعفاء من الضريبة لـ٩٢ ألف ليرة من الأجور

السويداء -عبير صيموعة

تركزت مطالب عمال السويداء خلال مؤتمرهم السنوي اليوم على ضرورة إعادة دراسة موضوع الدعم ومن يستحقه دراسة متأنية وإشراك ذوي الاختصاص والخبرة والمنظمات والنقابات وكل من له شأن بهذا الموضوع حتى يتم الوصول إلى برنامج ينصف الأهالي ويحقق العدالة، إضافة إلى تحسين الواقع المعيشي للمواطنين من خلال دراسة حقيقية وواقعية تحسب على أساسها الاحتياجات الأساسية للأسرة وعليه يتم احتساب الرواتب والأجور بحيث تضمن لهم حياة كريمة.

وأكدوا أن اللجنة الاقتصادية مسؤولة بشكل مباشر عن إيجاد حلول لردم الفجوة بين الأجور والأسعار التي تتسع يوماً بعد يوم من دون وجود أي بارقة أمل لدى المواطنين وإن كانت المبررات كثيرة إلا أن المشكلة الأساسية تصفها مع الحصار والنصف الآخر مع الفساد والفاسدين الذين يتلاعبون بلقمة المواطنين، مطالبين بكوادر حكومية نزيهة مستنفرة ومتابعة للخروج من هذا النفق لتعزيز الثقة بين الحكومة والمواطن.

كما تمت المطالبة بضرورة تبني الحكومة إستراتيجيات جديدة لتجاوز الأزمة الاقتصادية وعلى رأس أولوياتها زيادة معدلات الإنتاج المحلي في مختلف القطاعات ولاسيما الصناعية والزراعية بغية تقليل فاتورة المستوردات وزيادة قيمة الصادرات وضرورة إجراء إصلاح ضريبي حقيقي يحقق العدالة الضريبية بين المكلفين وخاصة من ذوي الدخل اللامحدود ومكافحة الفساد بكل أشكاله لما له من أثر مدمر على الاقتصاد الوطني، والتأكيد على الإسراع في حل مشكلة نقل العاملين في الدولة لما لهذا الموضوع من أثر إيجابي في تخفيف الأعباء المالية عن كاهل العمال وضرورة تعديل الأنظمة بما يخص اللباس العمالي والوجبة الغذائية حتى يستفيد منها اكبر عدد من العمال وتشميل جميع العمال بالتأمين الصحي والعمل على استمراريته حتى بعد التقاعد وتعديل أسعار الوحدات الطبية لتتناسب مع الأسعار الحالية، مطالبين بفتح سقف الرواتب للعاملين الذين لم يتمكنوا من الاستفادة من الترفيعات السنوية وذلك بما يتناسب مع الواقع الحالي لأسعار السوق، إضافة لإعطاء مؤسسات التدخل الإيجابي صلاحيات لتتسنى لها المنافسة وضرورة إعادة النظر بأقساط السكن العمالي لكون الأقساط المفروضة لا تتناسب على الإطلاق مع دخل المكتتبين من ذوي الدخل المحدود حيث بات الاكتتاب على ذلك السكن يذهب إلى التجار وأصحاب الأموال.

وأكد العمال ضرورة العمل على تثبيت المياومين والعقود في الأفران والمطاحن ومعمل تصنيع العنب وتزويد هذه القطاعات باليد العاملة مع تأمين الحماية لعمال الأفران في المناوبات الليلية لدرء مخاطر بعض الأشخاص الذين يعتدون على العمال ويأخذون الخبز عنوة وإيجاد طريقة للحد من الغرامات الكبيرة لعمال الأفران نتيجة النقص بالمواد أو السرقات.

كما تمت المطالبة بنقل الأضابير التأمينية لعمال المصارف من دمشق إلى السويداء، ورفد معمل سجاد السويداء الآلي بنول حديث خاصة أن الأنوال الموجودة لدى المعمل تجاوزت عمرها الزمني، إضافة لرفده بالعمال لكون المعمل يعاني نقصاً حاداً باليد العاملة والعمل على أحداث نقطة طبية لدى مركز عرى الزراعي، إضافة لإحداث فرع للسورية للحبوب، كما طالب العمال بضرورة إنجاز مبنى المصالح العقارية الذي توقف العمل به منذ عشرة أعوام وتقديم دعم مادي للنادي العمالي.

محافظ السويداء نمير مخلوف أكد إنجاز خطة نقل العاملين في الدولة من وإلى أماكن عملهم بانتظار استلام الجداول من مؤسسات الدولة لوضع الخطة قيد التنفيذ، لافتاً إلى أنه تمت زيادة مخصصات مؤسسة المياه من مازوت تشغيل المولدات مع أولوية تدفئة المدارس والعملية الزراعية في هذه الفترة.

وأشار إلى أنه تم توزيع نحو ٣٤ بالمئة من مازوت التدفئة ويجري العمل على الانتهاء من التوزيع بأسرع وقت وفق الواردات من المركز، وأضاف: إننا ندير النقص جاهدين أن يكون عادلاً وفق ما نملكه من إمكانيات وما يمكن الحصول عليه بالتواصل المستمر مع الجهات الحكومية المعنية، من جانبه أشار رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال جمال القادري إلى أن ما نشهده من فساد وتردد وقرارات ارتجالية يؤثر في الأداء إضافة إلى إجراءات الحصار الاقتصادي الجائر التي يتعرض لها الوطن.

وقال القادري: إن المرحلة الماضية شهدت تضخم الهوة بين الأجور والنفقات، مؤكداً أن الفريق الحكومي يقوم بالعمل على تحسين الوضع المعيشي عبر العديد من النوافذ ومنها مرسوم رفع التعويضات التقاعدية وفق الراتب الحالي الذي صدر نهاية العام الماضي.

وأعلن القادري أن هناك صكاً تشريعياً يعد لرفع الإعفاء الضريبي على الأجور إلى ٩٢ ألف ليرة سورية كما أعلن عن قرب صدور دراسة لرفع أسعار الوحدات الطبية إلى نحو ثلاثين ضعفاً.

ولفت القادري إلى أنه يتم العمل على دعم دخل الأسرة المنتجة، وتأمين الدورات التعليمية الداعمة والمجانية لأبناء العمال، مطالباً فرع الاتحاد بتأمين هذه الدورات على ساحة المحافظة بالكامل بشكل فوري.

بدوره أكد رئيس اتحاد عمال السويداء هاني أيوب أنه وللخروج من هذه الأزمة يجب تحديد الأولويات وأن يكون على رأسها تحسين الوضع المعيشي الذي تدنى إلى مستويات غير مسبوقة من خلال تدهور القيمة الشرائية لليرة والارتفاع الجنوني للأسعار الذي طال حتى المواد الأساسية التي كانت تعتبر خطوطاً حمراء لا يجوز المساس بها، مشيراً إلى أن الإجراءات العشوائية وغير المدروسة ساهمت في هذا الارتفاع عبر رفع أسعار المحروقات وحوامل الطاقة وضعف التدخل الإيجابي في السوق وانعدام الرقابة.

طابور المساء للسرافيس على أوتستراد المزة

محافظة دمشق: الانتظار ٣ ساعات أمر منطقي وخدمة الـ «جي بي إس» ستضبط المخالفات

مرام جعفر

تستمر معضلة النقل يوماً بعد يوم في دمشق مع سوء تخديم بعض الخطوط التي أرجع سببها عدد من السائقين في حديث لـ «الوطن» إلى توقيت تعبئة المخصصات ونقص في كميات المازوت وخاصة في «إحدى الكازيات والذي وصل إلى ٧ ليترات في كل دور تعبئة».

أحد سائقي الميكروباصات على خط المزة اشتكى من الانتظار على دور التعبئة لساعات طويلة وصلت إلى ٨ ساعات قائلاً: إن لم تأت باكراً يقل لك بائع المحطة «خلص المازوت، وبعد انتظار٨ ساعات تصدف أن تنتهي الكمية.

سائق آخر نقل لـ «الوطن» معاناته من الغياب الطويل عن عائلته متسائلاً: أتقضي وقتي بانتظار دور المازوت وبقية الوقت للعمل وتخديم المواطنين، متى أرى عائلتي؟ متى أنام؟ كيف لي أن أعمل وأنا لم أنل قسطاً كافياً من الراحة؟ فيما أكد سائقون آخرون أنهم تقدموا بشكوى لمحافظة دمشق لكن لا آذان صاغية.

عضو المكتب التنفيذي في محافظة دمشق شادي سكرية بيّن لـ «الوطن» أن توقيت التعبئة المحدد الساعة ١٢ ليلاً يتناسب مع بدء أعمال المواطنين المفترض الساعة ٧ ونصف صباحاً حيث يتم تخديمهم بأوقات الذروة وليلاً تتم عمليات التعبئة معتبراً أن «الانتظار لـ٣ ساعات أمر منطقي إلى حين بدء الحركة».

وتساءل مستغرباً من شكوى الانتظار لساعات طويلة، لماذا يقف السائقون على الدور من الساعة الخامسة عصراً بحجة انتهاء الكميات المخصصة لتخديم خطوطهم؟ وقال: هل الانتظار ٦ ساعات تكفي لتعبئة ١٠٠٠ ميكرو باص؟ هل مخصصات ٣٠ ليتراً لا تكفي لتخديم خط المزة إلا ثلاث ساعات؟

وكشف سكرية عن جولة ميدانية قام بها على «طابور السرافيس» عند أوتستراد المزة في دمشق استمع خلالها لشكاوى السائقين هناك، مبيناً أنه حين تم سؤالهم لماذا الانتظار منذ الساعة الخامسة كان الجواب انتهاء كمية المازوت؟ وقال: السائق يقوم بسفرة أو سفرتين ليعود ويقف على الدور لكن في الوقت نفسه لا يمكننا اتهام السائق بالتقصير من دون دليل.

وفي هذا السياق رأى سكرية أن تنفيذ تقنية «جي بي إس» لمراقبة الخطوط والتي ستنطلق قريباً ستحد من الإشكالات المتعلقة بالتزام السرافيس بتخديم خطوط النقل وضبط كميات المازوت المخصصة لتخديم الخطوط. أما فيما يخص نقص الكيل في مخصصات المازوت للميكروباصات يأحدى الكازيات، فقد بيّن مدير حماية المستهلك في دمشق أنه بخصوص مشكلة خطوط المزة لم ترد أي شكوى تتعلق بنقص الكميات، لافتاً إلى أنه في حال ورد ذلك يتم التحقق من الشكوى وضبط المخالفة فوراً. وكشف أنه منذ يومين تمت معاينة ٤ مضخات في تلك الكازية أثناء جولة ميدانية لضبط المخالفات وكانت كلها نظامية، مؤكداً أن التموين جاهز لمتابعة كل شكوى وضبط أي مخالفة.

وكانت أكدت محافظة دمشق مراراً أنه رغم أزمة النقل التي يشهدها أغلب الخطوط فلا تغيير في موضوع التوقيت وليس هناك نقص في المخصصات، مشددة على أن الأمر يتعلق بالرقابة على خطوط النقل والتزام وسائط النقل بخطوطها بالشكل المطلوب على مدار اليوم، وهو من مسؤولية مديرية هندسة المرور والنقل في المحافظة.

مهندسو طرطوس: كيف يمكن لمدرس أن يحصل على راتب أكثر من مهندس في مصفاة

محافظ طرطوس: معالجة ٢١ قضية فساد

طرطوس- ربا أحمد

طالب مهندسو محافظة طرطوس خلال مؤتمرهم السنوي أمس بتغيير الحد الأدنى لاحتساب الضريبة بحيث تكون أول ٦٠٠ ألف ليرة معفاة لأنها بالكاد تعيل عائلة ومتابعة الأمر من النقابة المركزية وعدم الاكتفاء بكتاب واحد لوزارة المالية.

وطالبوا بفرز المهندسين الذين لم يشملهم الفرز الأخير في الشهر الخامس من العام الفائت لكونهم لم يقبلوا بالخدمة خارج محافظتهم، وفي حال كانت المحافظة لا تستوعب الأعداد جميعها فمن المفترض إعطاء ميزات لمن يخدم خارج محافظته لتأمين أجور نقل وسكن بالحد الأدنى.

وطرح البعض قيمة رواتب المهندسين المدنية قياساً بالمهن والفئات الأخرى، فكيف لمدرس تاريخ أن يتقاضى أكثر من مهندس في المصفاة أو المحطة الحرارية أو معمل الإسمنت.

واستغرب البعض مدة عقد النقابة مع مجلس مدينة طرطوس لاستثمار أحد البلاجات والذي لا يتجاوز تسع سنوات وطالبوا المدينة بتوفير أراضٍ للجمعيات السكنية المحرومة منذ عام ١٩٩٩ نتيجة قانون ٢٣ الذي عطل ذلك في الوقت والذي تبنى ضواحي سكنية للقطاع العام دون أي تدقيق أو تصديق من نقابة المهندسين بالمحافظة إضافة إلى عدم إلزام الوحدات الإدارية بالتدقيق من النقابة.

بينما أشار بعض المهندسين إلى مشكلة البلاغ ٤ وتأخر تنظيم المدخل الجنوبي ومنطقة المخالفات وسبب خسارة المحافظة لمرافق حيوية كالمرفأ ومبقرة زاهد وتشويه المدينة بسبب سوء نظام ضابطة البناء وغياب هيئة الشاغلين ولجنة الواجهات لدراسة واجهات الأبنية والالتزام بتعليماتها، وطالبوا بضرورة الاهتمام بمدينة بانياس بصورة أكبر تنظيمياً وخدمياً وحل مشكلة المنشآت المخالفة بضبوط بسبب البلاغات والتي تمت إحالتها لمحكمة قضايا الدولة.

كما تساءل البعض عن سبب رفع الدعم عن سيارات متهالكة على حين يرتفع سعر البنزين بشكل دائم، وتساءلوا عن سبب غبن طلاب محافظة طرطوس في مفاضلتهم الجامعية الأخيرة لقسم الهندسة.

رئيس مجلس مدينة طرطوس محمد زين أشار في إطار رده على المداخلات إلى أن عقد دراسة منطقة المخالفات مع الشركة العامة للدراسات كان من المفترض إنجازه خلال عام ولكن استمرت الشركة مدة أربعة أعوام وتبين وجود الكثير من الثغرات والأخطاء وهي بمرحلة التدقيق مع المدينة على أمل إنهائها هذا الشهر لتنتقل لمرحلة الرائحة وأكد أن الأمر يعتمد على الوحدات الإدارية لأن الرخصة من قيمة الأرض.

وعن مشكلة الواجهة الشرقية أشار زين إلى أن الأمر متعلق بوزارة الأشغال العامة التي حصلت على دراسة جامعة تشرين كاملة ونحن بانتظار الرد، مبرراً باكتفاء العقد بتسع سنوات بأن الاستثمار لبلاج بحري لا يكون بأمد طويل وهناك لجنة وزارية لمنطقة التوسع الجنوبي لدراسة المنطقة بتمويل من وزارة السياحة. وأوضح أنه لا يمكن تملك أراض للمدينة ولكن يمكن التعاون مع نقابة المهندسين لإنشاء بناء استثماري والقانون ٢٣ حرم الجمعيات من الأراضي إلا بنسبة قليلة جداً، مؤيداً كلام المهندسين بغياب تصديق النقابة لضواحٍ، مؤكداً أن قانون ضابطة البناء معقد ولجنة الواجهات مفعلة عقد دراسة منطقة المخالفات مع الشركة العامة للدراسات كان من المفترض إنجازه خلال عام ولكن استمرت الشركة مدة أربعة أعوام وتبين وجود الكثير من الثغرات والأخطاء وهي بمرحلة التدقيق مع المدينة على أمل إنهائها هذا الشهر لتنتقل لمرحلة الرائحة وأكد أن الأمر يعتمد على الوحدات الإدارية لأن الرخصة من قيمة الأرض.

محافظ طرطوس صفوان أبو سعدى طالب النقابة وبقية الجهات الأهلية بالنظر في مشكلة تقدم أكثر من ٣٠ ألف شابة وشاب إلى المسابقة المركزية التي لا تتعدى حاجة المحافظة فيها ٢٦٠٤ وظائف فقط، لكي يتم استيعاب هؤلاء الشباب في المرحلة القادمة.

وأوضح أنه تمت معالجة ٢١ ملف فساد بالمحافظة وأن لجنة تفتيشية قدمت من دمشق لإجراء مساءلة عن مشكلة مطروحة ففوجئوا بأن الأمر في الجهات المعنية كافة.

وأشار أبو سعدى إلى أن عام ٢٠٢٢ سيكون عام إنهاء أعمال التحديد والتحرير والمحافظة تعمل على البناء الشاقولي نظراً لضيق مساحة المحافظة واعداً بتوجيه الإدارات العامة للتعاقد مع المكاتب الهندسية.

حول موضوع سهل عكار والشيوخ أكد المحافظ أنه بحاجة إلى تشريع وأن التوسع الحاصل هو مخالفات لكنها تملك رخصاً زراعية وفق البلاغ رقم ٤ وأي عقار يشمله التنظيم توجد عليه إشارة ري لمصلحة وزارة الموارد ولم تتم إزالة هذه الإشارة

وعالجنا المسألة مع المعنيين ورفعنا مقترحات المعالجة، وقانون الاستثمار منح هذه التراخيص وفق البلاغ ٤، وفي طرطوس كلها لا يوجد تراخيص درجة ٥ سقفها رقم ٤ وهذا الواقع أعطى نماذج للمحافظة والصفة التنظيمية لتوائم كل شرائح المجتمع.

واستعرض أبو سعدى المناطق الصناعية القائمة على مستوى المحافظة لافتاً إلى أن هناك مناطق ستدخل بالاستثمار قريباً رغم مساحة المناطق الضعيفة قياساً بمناطق باقي المحافظات إلا أنها الحل البديل للقانون ٤ و١٨. وبالنسبة للأكشاك بين المحافظ أن هناك قراراً تنظيمياً واضحاً لمصلحة واقع الإشكالات التي أنشئت نتيجة ظروف الحرب وكان من صلاحية المجالس إعطاء الرخص للأكشاك والقرار التنظيمي الذي صدر مهم لوضع أسس ومعايير لمعالجة مسألة الأكشاك، ولكن في طرطوس يجب وضع أسس ودراسات عادلة من المجالس المحلية قبل الإزالة وتطبيق القرار يعتمد على روائز وخطة لتنفيذ القرار ليكون عادلاً وليتم تطبيقه بشكل كامل ولكن بالتدريج لكي نراعي الأسر الفقيرة والمحتاجة في ظل هذه الظروف الصعبة.

وبالنسبة لواقع وادي الهدة بيّن أنه تم وضع خطة سابقه وستنفذ قريباً وهي إحداث مطامر صحية لأن المكان الحالي لا يستوعب كل النفايات للمحافظة وستحدث المطامر داخل الحد الإداري، أما بالنسبة لبيقرة زاهد فقد تم توقيع عقد بين وزارتي الزراعة في سورية وإيران الصديقة منذ فترة.

بدوره نقيب المهندسين بطرطوس م. حكمت إسماعيل كرم ٨ مهندسين ومهندسات في نهاية المؤتمر واعداً بمتابعة كل هموم ومشاكل المهندسين بالمحافظة.